

البنك المركزي العراقي  
البيانات المالية  
(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)  
31 كانون الأول 2012  
(مع تقرير مدققي الحسابات المستقلين)

## البنك المركزي العراقي

### المحتويات

#### صفحة

2 - 1

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

3

بيان المركز المالي

4

بيان الدخل الشامل

5

بيان التغيرات في حقوق الملكية

6

بيان التدفقات النقدية

35 - 7

إيضاحات حول البيانات المالية

## تقرير مدقي الحسابات المستقلين

إلى وزارة مالية الحكومة العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2012 وبيانات الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما أنها مسؤولة عن نظام ضبط داخلي تحدده الإدارة على أنه ضروري لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء مادية، سواء تلك الناتجة عن غش أو تلك الناتجة عن أخطاء غير متعمدة.

### مسؤولية مدقي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لقواعد التدقيق الدولية. إن هذه القواعد تستدعي مناً مراعاة متطلبات آداب المهنة وتنظيم وتأدية التدقيق للوصول إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

ينطوي التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على إثباتات التدقيق بخصوص المبالغ والافصاحات في البيانات المالية. إن الإجراءات المعتمدة تستند إلى تقييم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو أخطاء غير متعمدة. وفي تقييم المخاطر، يأخذ المدقق بالاعتبار نظام الضبط الداخلي ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية من قبل البنك بهدف تنظيم إجراءات تدقيق ملائمة وفقاً للظروف الراهنة، إنما ليس بهدف إبداء الرأي في فعالية نظام الضبط الداخلي للبنك. كما يتضمن التدقيق تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة وعدالة التقديرات المجرأة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم عام لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا إن الإثباتات التي حصلنا عليها من جراء التدقيق هي كافية ومناسبة لتوفير الأساس لإبداء رأينا المتحفظ.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

## أساس إبداء الرأي المتحفظ

1. كما هو مبين في الايضاح (8) حول البيانات المالية، تتضمن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2012 أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية بقيمة 1,736,474 مليون دينار عراقي (2011): 1,750,279 مليون دينار عراقي) احتسب لها مخصص تدني بالكامل كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011. بالإضافة الى ذلك قام البنك المركزي العراقي خلال أعوام 2005 و 2006 و 2007 بشطب أرصدة بنوك أجنبية بمبلغ 1,071,942 مليون دينار عراقي. ان الحسابات التي تم اثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة 401,310 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2012 (2011): 401,310 مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة الى حساب صندوق تنمية العراق حسبما اقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. لم تقم وزارة المالية باعادة هذه المبالغ الى البنك المركزي العراقي بالرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء ولذلك تم اعادة مراسلة مجلس الوزراء خلال عام 2012 .
2. كما هو مبين في الايضاح (28) حول البيانات المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي العراقي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي العراقي ومؤسسات اخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ 859,955 مليون دينار عراقي (2011): 837,591 مليون دينار عراقي). ان النتيجة النهائية لتلك الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2012، ان وجدت، غير مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم نستلم التأييدات من المستشارين القانونيين للبنك المركزي العراقي، ونظرا لعدم توفر معلومات كافية لم نتمكن من توسيع اجراءات تدقيقنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2012، ان وجدت.
3. لم نستلم تأييدات وتسويات لحسابات البنوك الأجنبية وحسابات السحب على المكشوف والتي تم الإفصاح عنها في الايضاح رقم 17 حول البيانات المالية والبالغة 18,216 مليون دينار عراقي (2011): 73,119 مليون دينار عراقي). لم نتمكن من توسيع اجراءات التدقيق للتأكد من صحة ودقة هذه الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2012.

## الرأي المتحفظ

برأينا، وفيما عدا تأثير الأمور الواردة في فقرة "أساس ابداء الرأي المتحفظ" أعلاه، ان وجدت، ان البيانات المالية للبنك المركزي العراقي تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2012 وأدائه المالي وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

## فقرة توضيحية

كما هو مبين في الإيضاح (1) حول البيانات المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة إقليم كردستان ويتم تمويل عملياتهما من قبل تلك الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي العراقي البيانات المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتهما المحاسبية، ولذلك فإن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي العراقي ليس لديه أية معلومات لتقييم الأهمية النسبية للبيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2012.

KPMG

بغداد - العراق  
في 8 آب 2013

## البنك المركزي العراقي

### بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2011	2012	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
			<b>الموجودات</b>
348,808	1,860,236	6	احتياطي الذهب
9,592,454	14,302,088	7	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
11,955,411	10,469,338	8	أرصدة لدى البنوك
46,393,941	50,773,153	9	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,561,542	3,155,520	10	مستحقات من وزارة المالية
4,161,675	4,140,272	11	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
86,489	119,746	13	الممتلكات والمعدات
440,977	421,854	12	موجودات أخرى
<b>76,541,297</b>	<b>85,242,207</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات</b>
32,157,444	35,784,805	14	النقد المصدر للتداول
496,092	745,471	15	سندات الخزينة المصدرة
32,484,380	34,790,945	16	ودائع البنوك المحلية والحكومية
77,302	22,471	17	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,959,098	3,870,733	18	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
6,286,754	6,857,796	19	أرصدة مؤسسات حكومية
38,294	36,762	20	مطلوبات أخرى
<b>75,499,364</b>	<b>82,108,983</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
100,000	100,000	21	رأس المال
-	474,511	21	احتياطي عام
-	118,628	21	احتياطي طوارئ
348,793	446,794	21	احتياطي إعادة تقييم الذهب
593,140	1,993,291	21	الأرباح المدورة
<b>1,041,933</b>	<b>3,133,224</b>		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
<b>76,541,297</b>	<b>85,242,207</b>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. لقد تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل محافظ البنك المركزي العراقي بتاريخ 8 آب 2013.

محافظ البنك المركزي

مدير عام الحسابات

لصفحة علوان

**البنك المركزي العراقي**  
**بيان الدخل الشامل**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول**

2011	2012	إيضاح	بملايين الدينار العراقي
			<b>الإيرادات</b>
531,621	552,120	22	إيرادات الفوائد
(144,144)	(184,468)	23	أعباء الفوائد
387,477	367,652		<b>صافي إيرادات الفوائد</b>
1,103,794	1,303,959	24	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
37,197	98,001	21	ربح إعادة تقييم الذهب
(871,179)	328,703		ربح (خسارة) تحويل العملات الأجنبية
168,954	54,858	17	إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين
73,393	8,308		إيرادات أخرى
899,636	2,161,481		<b>أرباح إيرادات تشغيلية</b>
(28,228)	(29,369)		أعباء المستخدمين
(2,069)	(2,460)		استهلاكات
(24,463)	(38,361)		الأعباء التشغيلية العامة
844,876	2,091,291		<b>ربح السنة</b>
844,876	2,091,291		<b>مجموع الدخل الشامل للسنة</b>

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البنك المركزي العراقي

### بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

بملايين الديناري العراقي

المجموع	(الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة	احتياطي إعادة تقييم الذهب	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	رأس المال	إيضاح
197,057	(1,217,980)	311,596	200,268	803,173	100,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2011
844,876	844,876	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
844,876	844,876	-	-	-	-	أرباح السنة
						مجموع الدخل الشامل للسنة
						<b>تحويلات</b>
-	803,173	-	-	(803,173)	-	21 تحويل الى احتياطي العام
-	200,268	-	(200,268)	-	-	21 تحويل الى احتياطي طوارئ
-	(37,197)	37,197	-	-	-	21 احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
-	966,244	37,197	(200,268)	(803,173)	-	مجموع التحويلات
1,041,933	593,140	348,793	-	-	100,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2011
1,041,933	593,140	348,793	-	-	100,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2012
2,091,291	2,091,291	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
2,091,291	2,091,291	-	-	-	-	أرباح السنة
						مجموع الدخل الشامل للسنة
						<b>تحويلات</b>
-	(474,511)	-	-	474,511	-	21 تحويل الى احتياطي العام
-	(118,628)	-	118,628	-	-	21 تحويل الى احتياطي طوارئ
-	(98,001)	98,001	-	-	-	21 احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
-	(691,140)	98,001	118,628	474,511	-	مجموع التحويلات
3,133,224	1,993,291	446,794	118,628	474,511	100,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2012

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

## البنك المركزي العراقي

### بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2011	2012	إيضاح	بملايين الدينار العراقي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
844,876	2,091,291		ربح السنة تعديلات:
(168,954)	(54,858)	17	أثر إلغاء الاعتراف بأرصدة دائنين خارجيون
2,069	2,460	13	استهلاكات
(37,197)	(98,001)	21	احتياطي إعادة تقييم الذهب
640,794	1,940,892		
407,548	406,022	10	التغير في مستحقات من وزارة المالية
(8,707)	19,123	12	التغير في موجودات أخرى
4,650,116	3,627,361	14	التغير في النقد المصدر للتداول
1,867,168	2,306,565	16	التغير في ودائع البنوك المحلية والحكومية
2,559	27	17	التغير في مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
117,883	(88,365)	18	التغير في مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
4,140,063	571,042	19	التغير في أرصدة مؤسسات حكومية
(24,875)	(1,532)	20	التغير في مطلوبات أخرى
11,792,549	8,781,135		<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية</b>
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</b>
(10,579,895)	(4,379,212)	9	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
55,018	21,403	11	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
(5,284)	(35,717)	13	شراء ممتلكات ومعدات
-	(1,413,427)		شراء ذهب
2,952	-		عائدات التفرغ عن ممتلكات ومعدات
(10,527,209)	(5,806,953)		<b>صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية</b>
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</b>
99,593	249,379	15	سندات خزينة مصدرة
99,593	249,379		<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية</b>
1,364,933	3,223,561		صافي الزيادة في النقد وشبه النقد
20,182,932	21,547,865		أرصدة النقد وشبه النقد كما في 1 كانون الثاني
21,547,865	24,771,426	25	أرصدة النقد وشبه النقد كما في 31 كانون الأول

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 35 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.



## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (1) الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (43) سنة 1947. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشتمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- (ب) حفظ وإدارة جميع الاحتياطات الأجنبية والعراقية الرسمية، باستثناء الأرصدة التشغيلية الخاصة بالحكومة العراقية.
- (ج) حفظ الذهب وإدارة احتياطات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- (د) توفير خدمات السيولة للبنوك.
- (هـ) إصدار وإدارة العملة العراقية.
- (و) إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سليمة وفعالة.
- (ز) إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويلهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقييم أهمية البيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2012 و2011.

#### (2) أساس الأعداد

##### (أ) بيان التوافق

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

##### (ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي تم قياسه حسب القيمة العادلة.

##### (ج) العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي، وهي العملة التشغيلية المعتمدة لدى البنك. إن كافة المعلومات المالية التي تم عرضها بالدينار العراقي هي مدورة إلى أقرب عدد صحيح بالملايين.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (2) أساس الأعداد (تابع)

#### (د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي سنوات مستقبلية متأثرة.

بشكل خاص، يتم بيان المعلومات المتعلقة بنواحي التقديرات والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي يكون لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية في الإيضاحين رقم 4 و 5.

#### (3) السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بشكل مُنسَّق على جميع السنوات المبينة في هذه البيانات المالية.

#### (أ) العملة الأجنبية

يتم تحويل العمليات المعقودة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بتاريخ اصدار التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بهذا التاريخ. يمثل الربح أو الخسارة الناتج عن العملات الأجنبية على البنود المالية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملية التشغيلية في بداية السنة بعد تعديلها وفقاً للفائدة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملية الأجنبية المحولة وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم ادراج فروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في بيان الأرباح والخسائر. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي تقاس باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ العملية.

#### (ب) الذهب

تم إظهار الذهب على أساس سعر الإغلاق في سوق لندن للذهب 1664 دولار أميركي للأونصة كما في 31 كانون الأول 2012. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده.

يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في بيان الدخل الشامل يتم الإفصاح عن احتياطي الربح المدور من إعادة التقييم في بند منفصل ضمن بيان التغييرات في حقوق الملكية.

#### (ج) الموجودات والمطلوبات المالية

#### (1) الاعتراف

يعترف البنك مبدئياً بالقروض، الودائع وسندات الدين في تاريخ انشائها. يتم الاعتراف المبدئي بباقي الموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ المعاملة عندما يصبح البنك طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأداة.

يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها، لعنصر ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو الاصدار.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

- (3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)  
(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

#### (2) إيقاف الاعتراف

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية لذلك الأصل، أو عندما يقوم البنك بتحويل القيمة المدرجة للأصل من خلال معاملة يتم بموجبها نقل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل بشكل أساسي، أو عندما لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بشكل أساسي بجميع مخاطر وامتيازات الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يتم الاعتراف بالفوائد من الأصول المالية المنقولة والمخولة إيقاف الاعتراف بها والتي تكون منشأة أو محتفظ بها من قبل البنك، كأصل أو التزام منفصل في بيان المركز المالي. عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف في بيان الدخل بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع (1) الاعتبار المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد يتم الحصول عليه ناقصاً منه أي التزام جديد) و(2) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها مباشرة في إيرادات الدخل الشامل الأخرى.

بالنسبة للعمليات التي لا يقوم البنك بالاحتفاظ بها أو تحويل جميع المخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي ولكن يحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإنه يستمر بالاعتراف بالأصل إلى حد مشاركته المستمرة، والتي يحددها مدى تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المنقول.

في بعض العمليات، يحتفظ البنك بالالتزام بخدمة الأصل المالي المحول مقابل رسوم. يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المنقولة إذا استوفت معايير إيقاف الاعتراف. يتم الإقرار بالأصل أو الالتزام لعقد الخدمة اعتماداً على ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (التزام) لأداء الخدمة.

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

#### (3) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما فقط عندما يكون لدى البنك حق قانوني بمقاصة المبالغ ويكون لديه نية التسديد على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الأصل وتسديد الالتزام في ذات الوقت.

يتم إظهار الإيرادات والأعباء على أساس صافي المبلغ فقط عندما تُسمح المعايير الدولية للتقارير المالية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة من مجموع العمليات المشابهة، مثال على ذلك نشاطات البنك التجارية.

#### (4) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية بالمبلغ الذي يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بها عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المدفوعات الأساسية زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بين المبلغ الأساسي المعترف به والمبلغ المستحق ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(5) قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن اعتماده على اساس استبدال الأصل، أو تسوية التزام بين الأطراف المطلعة في المعاملات المماثلة لتلك السائدة في المعاملات على أساس تجاري بتاريخ القياس.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة مستعملاً أسعار السوق المدرجة في سوق نشط. يعتبر السوق نشطاً إذا كانت الأسعار المدرجة متوفرة دائماً وبانتظام ويمثل العمليات السوق الحالية والمنتظمة على أساس تجاري.

أما في حال كان سوق الأداة المالية غير نشطاً، يقوم البنك بتحديد القيمة العادلة مستعملاً تقنيات تقييم. وتتضمن تقنيات التقييم، استخدام المعاملات الحديثة التي يكون فيها أطراف المعاملة على استعداد للقيام بها، استناداً إلى صافي القيمة الحالية لأدوات أخرى مماثلة، أو عن طريقة خصم التدفقات النقدية أو استخدام نماذج تقييم أخرى. إن أسلوب التقييم الذي يتم اختياره يجب أن يحقق أقصى استخدام لمدخلات السوق، وإن يعتمد إلى أقل حد ممكن على المدخلات الخاصة بالبنك ويجب أن يشمل جميع العوامل التي سيقوم المشاركون في السوق بأخذها في الاعتبار عند تحديد سعر، ويجب أن تكون منسقة مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية. تقوم المداخلات في أساليب التقييم بالتمثيل بشكل عادل توقعات السوق وقياس عائدات المخاطر الموروثة في الأداة المالية.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المستلم أو المدفوع) ما لم يتم إثبات القيمة العادلة لتلك الأداة المالية من خلال المقارنة مع معاملات السوق الحالي الملحوظ في نفس الأداة (أي بدون تعديل أو إعادة تحديد شروط) أو بناءً على أسلوب التقييم الذي يشمل فقط متغيرات البيانات من الأسواق الملحوظة. عندما يكون سعر المعاملة يمثل أفضل دليل للقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، يتم القياس الأولي للأدوات المالية على سعر المعاملة، ويتم الاعتراف بالفرق بين هذا السعر والقيمة الحاصلة مبدئياً لتقنية التقييم في حساب الربح أو الخسارة على أساس مناسب على مدى عمر الأداة على أن لا يتخطى فترة يكون فيها التقييم مدعوم بالكامل ببيانات السوق أو إذا تم إقفال العملة.

لم يتم التعرف على أي الفرق بين القيمة العادلة في الاعتراف الأولي والمبلغ الذي سيتم تحديده في ذلك التاريخ باستخدام تقنية التقييم في الحالة التي يكون فيها تقييم تعتمد على معايير غير قابلة للرصد في الربح أو الخسارة مباشرة ولكن يتم التعرف على مدى الصك على أساس مناسب أو عندما يتم استبدال الصك أو نقلها أو بيعها، أو يصبح ملاحظتها القيمة العادلة.

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(6) تحديد وقياس انخفاض القيمة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل موضوعي على تدهور قيمة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر. يتم تخفيض قيمة الأصل المالي عندما يشير دليل موضوعي على حدوث خسائر بعد الاعتراف المبدئي للموجودات وأن لهذه الخسائر تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات يمكن تقديرها بصورة موثقة.

يمكن أن يتضمن أي دليل موضوعي بتدهور قيمة الموجودات المالية صعوبة مالية شديدة للدائن أو المدين، التوقف عن السداد أو تقصير من قبل المدين، إعادة جدولة الدين من قبل البنك على أساس شروط لا يعتمد عليها البنك عادة، دلالة على إفلاس المدين، اختفاء سوق نشط لاستثمارات أو معلومات واضحة متعلقة بمجموعة من الموجودات كالتغيرات السلبية لمدفوعات الدائنين، أو المتعلقة بالاحوال الاقتصادية المتلازمة بتخلفات عن الدفع.

يتم قياس قيمة خسائر تدهور الموجودات المعترف بها بالتكلفة المضافة بالفرق ما بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر وتسجل في حساب مخصص مقابل للفروض. يتم عكس الانخفاض في خسارة القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر عند حصول حدث لاحق يسبب انخفاض في خسارة القيمة.

(د) استثمارات مالية

يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمارات المالية بالقيمة العادلة زائد، في حال استثمارات في أسهم وسندات ليست بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر، كلفة الصفقات المباشرة المتصاعدة ويتم قياسها لاحقاً بناء لتصنيفها كمشتراة حتى الاستحقاق، بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو المتوفرة للبيع. ان جميع استثمارات البنك المالية مصنفة كمشتراة حتى الاستحقاق.

مشتراة حتى الاستحقاق

إنّ الاستثمارات المشتراة حتى الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشنقة ينتج عنها مقبوضات ثابتة أو محددة ولها إستحقاقات ثابتة ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها لغاية الاستحقاق وهي ليست مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يتم إدراج الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المضافة مستخدماً طريقة الفائدة الفعلية. إنّ أي بيع أو إعادة تصنيف لقيمة هامة من الاستثمارات المحتفظ بها لغاية الاستحقاق قبل وقت طويل من إستحقاقها يحتم على البنك إعادة تصنيف جميع إستثماراته المحتفظ بها حتى الاستحقاق الى إستثمارات متوفرة للبيع ويمنع البنك من تصنيف إستثماراته حتى الاستحقاق في الفترة الحالية بالإضافة الى السنتين الماليتين المقبلتين. ومع ذلك، فإن مبيعات وعمليات إعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لا يؤدي إلى إعادة تصنيف:

- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تتم قريبا جدا من الاستحقاق وأن التغيرات في سعر فائدة السوق لن يكون لها تأثير كبير على قيمة الموجودات المالية وعادلة؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف بعد أن جمع البنك إلى حد كبير المبلغ الرئيسي للموجودات؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تعزى إلى عدم تكرار أحداث معزولة خارجة عن سيطرة البنك والتي لم يكن متوقع حصوله.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### (هـ) المستحقات من البنوك والقروض

إن المستحقات من البنوك والقروض هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك والقروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفائها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند إيرادات الفوائد في بيان الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن بيان الدخل.

#### (و) الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات وأعباء الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر) مقابل المبالغ الصافية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقدر البنك التدفقات النقدية المستقبلية آخذاً بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد المدرجة ضمن بيان الدخل الشامل التالي:

- فوائد على حوالات الخزينة والسندات،
- فوائد على البنوك ووزارة المالية،
- فوائد على سندات الخزينة المصدرة.

#### (ز) الرسوم والعمولات

تتضمن إيرادات الرسوم والعمولات رسوم خدمات الحسابات، رسوم إدارة الاستثمارات، عمولات المبيعات، رسوم التوظيفات ورسوم أخرى على القروض الممنوحة. يتم الاعتراف بهذه الرسوم عند الانتهاء من تقديم الخدمة.

تتضمن أعباء الرسوم والعمولات بشكل رئيسي رسوم المعاملات والخدمات التي يتم تكبدها عند استلام الخدمة.

#### (ح) تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك ومن الممكن قياسها بشكل معقول.

#### (ط) ودائع واحتياطيات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطيات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

(ك) النقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد على الأوراق النقدية في الصندوق وموجودات مالية ذات سيولة عالية ضمن فترة استحقاق قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإصدار والتي هي معرضة لمخاطر غير هامة للتغيير في قيمتها العادلة وتستعمل لإدارة التزامات البنك القصيرة الأجل. يتم قياس النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي.

(ل) ممتلكات ومعدات

(1) الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة للاستحواذ على الأصل. وتضاف البرامج المشتراة والتي تعتبر ضرورية لوظيفة المعدات كجزء من كلفة هذه المعدات.

يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التفرغ عن الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عائدات التفرغ مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالقيمة الصافية ضمن بيان الدخل الشامل.

(2) الكلفة اللاحقة

ان تكلفة الاستبدال لأي بند من الممتلكات والمعدات يتم الاعتراف بها بالقيمة الدفترية وذلك عند وجود تدفق فوائد اقتصادية مستقبلية للبنك منسوبة لهذا الأصل وامكانية قياسها بطريقة موثقة. يتم ايقاف الاعتراف بالبند المستبدل بالقيمة الدفترية. تدرج كلفة صيانة الممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

(3) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار المقدرة لكافة الممتلكات والمعدات. بينما لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة:

المباني	20 سنة
وسائل نقل	5 سنوات
أثاث ومعدات أخرى	من 3 إلى 5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المستبقاة عند انتهاء كل سنة مالية.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### (م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات البنك غير المالية، بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد. ان القيمة القابلة للاسترداد هي المستعملة للأصل أو القيمة العادلة ناقص كلفة بيع أيهما أكبر. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الفترات السابقة بتاريخ كل ميزانية عمومية لإظهار أي دليل على تدني انخفاض القيمة أو انتفاء وجودها. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال وجود أي تغيير في التقديرات المستعملة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط لحدود القيمة الدفترية للأصل، صافية من الاستهلاكات والإطفاءات فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

#### (ن) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصصات ما، نتيجة لحدث سابق، عندما يكون لدى البنك التزام حالي قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المؤنات باستخدام تقديرات الإدارة للمخاطر المتعلقة بالالتزامات.

#### (س) حسابات مدارة لصالح الغير

وتمثل الأصول المحتفظ بها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن أصول البنك في الميزانية.

#### (ع) العملة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملة الورقية النقدية المصدرة كعملة قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة 2004 بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملة المصدرة. أي عملة ورقية غير مصدرة ومعادة إلى البنك يتم الاحتفاظ بها في خزائن البنك ولا يتم إظهارها في البيانات المالية. إن تكلفة طباعة العملة الورقية يتم تسجيلها في بيان الدخل عند حدوثها.

#### (ف) الضرائب

وفقاً للمادة 44 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

#### (ص) سندات الخزينة المصدرة

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس سندات الخزينة المصدرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.



(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ق) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير النافذة والتفسيرات لها لم تكن بعد نافذة المفعول بالنسبة للفترة التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2012، ولم تكن مطبقة عند إعداد هذه البيانات المالية. لن يكون هناك أي تأثير لهذه المعايير والتفسيرات على البيانات المالية للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (2010) و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (2009)

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2009) متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الأصول المالية. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) إضافات تتعلق بالمطلوبات المالية. إن مجلس معايير المحاسبة الدولية لديه حالياً مشروع لإجراء تعديلات محدودة لمتطلبات التصنيف والقياس في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وإضافة تعديلات جديدة لمواجهة انخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التحوط.

تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2009) تغييراً "كبيراً" من المتطلبات الموجودة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بالموجودات المالية. يتضمن المعيار فئتين أساسيتين لقياس الموجودات المالية: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يتم قياس الأداة المالية بالقيمة المطفأة إذا كان هدف النموذج العملي للشركة هو الاحتفاظ بالأصل لتحقيق التدفق النقدي المتعاقد عليه والشروط التعاقدية للأصل. تأثير في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تتمثل بدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم. يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة. يلغي المعيار فئات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموجودة من المحتفظ بها حتى الاستحقاق، المتاحة للبيع والقروض والذمم المدينة. للاستثمار في أدوات حقوق الملكية التي لا يحتفظ بها للتداول، يسمح المعيار اختيار لا رجوع عنه، عند الاعتراف الأساسي، وعلى أساس حصة كل سهم على حدة، بعرض جميع التغييرات في القيمة العادلة من الاستثمار في الدخل الشامل الآخر. لا يمكن لأي مبلغ معترف به في الدخل الشامل الآخر من أي وقت مضى أن يعاد تصنيفه للربح أو الخسارة في تاريخ لاحق. ومع ذلك، يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في بيان الربح أو الخسارة، بدلاً من الدخل الشامل الآخر ما لم تكن تمثل بوضوح استرداداً جزئياً لتكلفة الاستثمار. تقاس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في ما يتعلق منها بالشركة التي تختار عدم عرض التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الأخرى بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة.

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) مطلباً جديداً فيما يتعلق بالمطلوبات المالية المصنفة بموجب خيار القيمة العادلة بتقديم التغييرات في القيمة العادلة عموماً التي تعزى إلى مخاطر الائتمان للمطلوب في الدخل الشامل الآخر عوضاً عن بيان الربح والخسارة. وبصرف النظر عن هذا التغيير، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) يحمل إلى حد كبير قدماً دون تعديل موضوعية التوجيهات المتعلقة بتصنيف وقياس المطلوبات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

تبدأ فعالية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015 مع السماح باعتماده مبكراً. قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية النظر في إجراء تعديلات محدودة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لمعالجة قضية أوضاع الممارسة الحالية أو قضايا أخرى.

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ق) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد (تابع)

تعديلات معيار اعداد التقارير المالية الدولي رقم 7: الإيضاحات- مقاصة الأصول والالتزامات المالية

تتطلب التعديلات الإفصاح عن معلومات من تأثير اعتبارات المقاصة في الترتيبات المتعلقة بها. تزود الإفصاحات المستخدمين بمعلومات مفيدة لتقييم تأثير ترتيبات التسوية على مركز المصرف المالي، وهي مطلوبة لكافة الأدوات المالية المعترف بها والتي تم التقاضي بها في اطار معيار المحاسبة الدولي رقم 32. كما أنها مطلوبة أيضا" للأدوات المالية المعترف بها والتي تخضع لترتيبات عامة للتسوية أو ترتيبات مماثلة، بغض النظر عن اذا تم التقاضي بها وفقا" لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32. ليس من المتوقع أن تؤثر هذه التعديلات على أداء المصرف أو مركزه المالي. تجري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2013.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 "القياس بالقيمة العادلة" (2011)

يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 مصدر واحد من التوجيهات بشأن كيفية قياس القيمة العادلة ويستبدل توجيهات قياس القيمة العادلة التي يتم تفريقها حاليا خلال معايير التقارير المالية الدولية. رهنا باستثناءات محدودة، يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 عند إجراء قياسات القيمة العادلة أو الإيضاح أو يسمح به في معايير التقارير المالية الدولية الأخرى. على الرغم من أن العديد من متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 بخصوص الموجودات المالية والمطلوبات المالية مطلوبة مسبقا، إن اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 يتطلب من البنك تقديم إيضاحات إضافية. وتشمل هذه الإفصاحات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للموجودات غير المالية / المطلوبات والإيضاحات عن قياس القيمة العادلة التي يتم تصنيفها في المستوى رقم 3. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2013 مع السماح بالاعتماد المبكر.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (4) إدارة المخاطر المالية

##### مقدمة ونظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر ائتمانية
- مخاطر سيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف البنك وسياساته وعملياته لقياس وإدارة تلك المخاطر.

##### الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك خلال عام 2011 بإنشاء قسم لإدارة المخاطر الذي يقوم بإدارة المخاطر التشغيلية والمالية في البنك التي من المحتمل ان يتعرض لها البنك المركزي العراقي. وتم استحداث برنامج مفصل لإدارة المخاطر. ويشمل هذا البرنامج اطارا عاما لادارة المخاطر يتضمن تحديد وتحليل وقياس وتقييم ومراقبة المخاطر وتقييم الاداء ومراقبة الالتزام بالحدود والمعايير المحددة للمخاطر. كذلك يمتلك البنك اجراءات للتعامل مع المخاطر المالية متمثلة بالمبادئ التوجيهية للاستثمار الصادرة من قبل مجلس إدارة البنك والتي تحدد حدود ومعايير التعامل مع هذه المخاطر وبما يسمح بإدارة هذه المخاطر ضمن الحدود والمستويات التي تنص عليها هذه المبادئ وكذلك مراقبة حالات الانكشاف للمخاطر لتحديد فيما اذا كان ذلك الانكشاف يمتد الى ابعد من الحدود المقبولة. ولغرض تقييم مواطن القوة والضعف في الاداء، تتم مراجعة هذه والمعايير التي وضعتها قسم إدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر التشغيلية والمالية التي يواجهها البنك بصورة منتظمة وذلك بحسب الظروف الاقتصادية الكلية السائدة والآثار المحتملة للصدمات الاقتصادية الكلية والمالية واتخاذ الاجراءات التصحيحية للتخفيف من هذه الآثار.

##### مخاطر ائتمانية

(أ)

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. إن التعرضات الائتمانية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى:

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان			
2011	2012		بملايين الدينار العراقية
8,046,951	11,991,966	7	أرصدة لدى بنوك مركزية
11,955,411	10,469,338	8	أرصدة لدى البنوك
46,393,941	50,773,153	9	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,561,542	3,155,520	10	مستحقات من وزارة المالية
			استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد
4,161,675	4,140,272	11	الدولي
440,977	421,854	12	موجودات أخرى
74,560,497	80,952,103		إجمالي المخاطر الائتمانية

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

##### أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

- أرصدة لدى البنوك الاجنبية: يتعرض البنك المركزي العراقي لمخاطر الائتمان المتعلقة بالايدياع لدى البنوك الدولية وبما في ذلك البنوك المراسلة ويتم اختيار هذه البنوك بناءا على التصنيفات الائتمانية التي يتم الحصول عليها من تصنيفات مؤسستي ستاندرد اند بورز او وموديز لخدمات المستثمرين، يضع مجلس الادارة حدودا للتصنيف الائتماني للبنوك التي يتم الانكشاف عليها اذ لا يتم الايداع في بنوك يقل تصنيفها الائتماني عن AA- وتتم مراقبة هذه التصنيفات ورفع التقارير الى لجنة الاستثمار في حال الانحراف عن هذه الحدود لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.
- الجدول التالي يوضح التصنيف الائتماني للبنوك المركزية التي يتم التعرض لها بحسب وكالة موديز. ستاندرد اند بورز و Fitch:

#### التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2012

الدولة	موديز	ستاندرد اند بورز
الولايات المتحدة	Aaa	AA+
انكلترا	Aaa	AAA
هولندا	Aaa	AAA
فرنسا	Aa1	AA+
ايطاليا	Baa2	BBB+

- الاستثمار في السندات: يعتمد البنك المركزي العراقي على التصنيفات الائتمانية طويلة الامد من مؤسستي ستاندرد اند بورز وموديز. وفقا لسياسة إدارة المخاطر، ان التصنيف الائتماني للطرف المؤهل لإصدار الأوراق المالية إلى البنك المركزي العراقي يجب ان لا يقل عن AA- وفقا لهاتين المؤسستين. وتتم متابعة هذه التصنيفات من قبل ادارة المخاطر بشكل يومي للتأكد من ان الاستثمار في السندات يتم ضمن هذه المعايير.

ان التصنيف الائتماني للسندات الحكومية التي يحتفظ بها البنك لسنة 2012 هي كالتالي بحسب وكالة موديز وستاندرد اند بورز:

#### التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2012

الدولة	موديز	ستاندرد اند بورز
الولايات المتحدة	Aaa	AA+
هولندا	Aaa	AAA
فرنسا	Aa1	AA+
ايطاليا	Baa2	BBB+

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

##### (أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

- البنوك المحلية: لدى البنك المركزي العراقي ثلاثة انواع من التسهيلات المصرفية للبنوك التي تعاني من نقص في السيولة وهي:

- تسهيلات الائتمان الاولي
- تسهيلات الائتمان الثانوي
- الملجأ الاخير للأقراض

- وللتحوط من مخاطر التعثر عن السداد يفرض البنك شروطاً تخفف من احتمال التعرض لهذا النوع من المخاطر تتمثل بالاتي:

- تقديم ضمانات عقارية او اوراق مالية مقبولة.
- اقصى فترة للائتمان المقدم الى المصرف هي 90 يوماً.
- يشترط ان تقوم وزارة المالية بتقديم تعهد بالسداد في حال طلب المصرف قرض الملجأ الاخير.

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حال بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة. ولتجنب مخاطر التركيز يقوم البنك المركزي العراقي بتنويع حجم التعامل مع البنوك الدولية من خلال الايداع والاستثمار مع مجموعة من البنوك الدولية كالآتي:

2011	2012	بملايين الدينير العراقية
7,515,732	7,801,701	فرنسا
4,600,344	4,803,059	ايطاليا
2,532,530	2,654,861	انكلترا
257	1,181	الامارات العربية المتحدة
6,362,459	6,562,647	هولندا
33,429,570	40,941,670	الولايات المتحدة الاميركية
11,955,411	10,469,338	بلدان اخرى
<u>66,396,303</u>	<u>73,234,457</u>	

#### القروض والتسليفات المنخفضة القيمة

ان القروض المنخفضة القيمة هي القروض والتسليفات التي يكون هناك احتمال ألا يكون بإمكان البنك تحصيل كافة المبالغ الأساسية والفوائد المستحقة وفقاً للبنود التعاقدية للقروض. يتم تجنب الفوائد على هذه القروض وتكوين المؤونات اللازمة في حال انخفاض قيمة الدين والاعتراف بالخسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لتقديرات الإدارة آخذين بعين الاعتبار الضمانات النقدية والعينية إن وجدت.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

##### (أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

##### مخصصات خسائر القروض

يقوم البنك المركزي العراقي بالتخفيف من مخاطر الائتمان ايضا من خلال وضع مخصصات للقروض والارصدة المجمدة المشكوك في تحصيلها وبخاصة الارصدة مع المصارف المحلية والاجنبية التي تعاني من مشاكل في التحصيل وذلك بتخصيص 100% من قيمتها وقد بلغ حجم هذا المخصص 1,743,090 مليون دينار عراقي لعام 2012 (2011: 1,756,770 مليون دينار عراقي).

##### سياسة الحذف

يقوم البنك بحذف قرض أو استثمار في سندات دين وأي مخصصات لانخفاض القيمة عندما يحدد البنك أن القروض أو السندات غير قابلة للتحصيل. ويتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات المتعلقة بحدوث تغييرات جذرية في الوضع المالي للمدين بحيث لا يستطيع دفع أي من التزاماته أو عندما تصبح عائدات الرهن غير كافية لتغطية مديونيته.

##### (ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها. وتنشأ هذه المخاطر من الصعوبات التي تظهر عند بيع اوتسييل قدر كبير من الموجودات بسرعة وربما في ظل اوضاع السوق غير المواتية مما قد يؤدي الى خسائر وتحركات سلبية في اسعار هذه الموجودات، وبذلك فإن البنك المركزي العراقي يأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية لتجنب هذه المخاطر:

- ان تكون جهة اصدار الاوراق المالية ذات تصنيف AA- أو اعلى.
- مدى قابلية الاداة المالية للتسييل بسرعة وبدون خسارة عند الاستثمار بها.
- استحقاق الودائع لا يتجاوز ستة اشهر.
- حجم الاحتياطي المستثمر في الودائع لاجل لكل بنك يجب ان لا يتجاوز 10 مليار دولار.

##### (ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بالتغيرات التي قد تنشأ في أسعار السوق مثل معدلات الفائدة، أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر على إيرادات البنك أو على أدواته المالية. إنّ هدف إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة وضبط أنظمة مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع الحفاظ على فعالية مستوى مردود المخاطر.

##### مخاطر اسعار الصرف

تعرف مخاطر اسعار الصرف بانها مخاطر التحركات المعاكسة في اسعار العملات الاجنبية والتي تؤدي الى خفض قيمة الاحتياطيات الاجنبية. وللتخفيف من هذه المخاطر يعتمد البنك المركزي على مبدأ التنويع في مكونات عملات الاحتياطيات وكذلك على القاعدة المعيارية المستمدة من الممارسات العالمية في هذا المجال والتي تحدد الحد الأدنى والنقطة الوسطى والحد الأعلى لكل عملة في الاحتياطيات، كذلك يتم تحديد الوزن الترجيحي للعملات الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر اسعار الصرف (تابع)

ويقوم قسم ادارة المخاطر ولجنة الاستثمار بمراجعة هذه المكونات والوزن الترجيحي لقياس الانحرافات عن القاعدة المعيارية للعملة واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة للعودة الى القاعدة المعيارية. وتتكون محفظة الموجودات من اوزان العملات الترجيحية التالية:

الوزن الترجيحي	العملة
4.37	دينار عراقي
61.68	دولار امريكي
22.49	يورو
6.60	أخرى
4.86	حقوق السحب الخاصة

إن تعرض البنك لمخاطر التقلب في أسعار العملات الأجنبية مبين في البيان التالي:

31 كانون الاول 2012						بملايين الدينار العراقي
المجموع	حقوق السحب الخاصة	أخرى	يورو	دولار	دينار عراقي	الموجودات
1,860,236	-	-	-	1,860,236	-	احتياطي الذهب
24,771,426	-	5,624,809	1,279,609	17,833,811	33,197	نقد وأرصدة لدى البنوك
50,773,153	-	-	17,889,527	32,883,626	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,155,520	-	-	-	-	3,155,520	مستحقات من وزارة المالية
4,140,272	4,140,272	-	-	-	-	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
119,746	-	-	-	-	119,746	الممتلكات والمعدات
421,854	-	-	-	-	421,854	موجودات أخرى
85,242,207	4,140,272	5,624,809	19,169,136	52,577,673	3,730,317	مجموع الموجودات
35,784,805	-	-	-	-	35,784,805	المطلوبات وحقوق الملكية
745,471	-	-	-	-	745,471	النقد المصدر للتداول
34,790,945	-	-	-	3,437,385	31,353,560	سندات الخزينة المصدرية ودائع البنوك المحلية والحكومية
22,471	-	-	-	-	22,471	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,870,733	3,870,733	-	-	-	-	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
6,857,796	-	-	-	1,248,712	5,609,084	أرصدة مؤسسات حكومية
36,762	-	-	-	-	36,762	مطلوبات أخرى
3,133,224	-	-	-	-	3,133,224	مجموع حقوق الملكية
85,242,207	3,870,733	-	-	4,686,097	76,685,377	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	269,539	5,624,809	19,169,136	47,891,576	(72,955,060)	الصافي

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2012**

**(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)**  
**(ج) مخاطر السوق (تابع)**  
**مخاطر اسعار الصرف (تابع)**

31 كانون الأول 2011

حقوق السحب		بملايين الدينار العراقي				
المجموع	الخاصة	أخرى	يورو	دولار	دينار عراقي	
348,808	-	-	-	348,808	-	الموجودات
21,547,865	-	4,137,872	4,498,175	12,911,818	-	احتياطي الذهب
46,393,941	-	-	18,316,631	28,077,310	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
3,561,542	-	-	-	-	3,561,542	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
4,161,675	4,161,675	-	-	-	-	مستحقات من وزارة المالية
86,489	-	-	-	-	86,489	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
440,977	-	621	5,807	375,240	59,309	المتعلقات والمعدات
76,541,297	4,161,675	4,138,493	22,820,613	41,713,176	3,707,340	موجودات أخرى
						مجموع الموجودات
32,157,444	-	-	-	-	32,157,444	المطلوبات وحقوق الملكية
496,092	-	-	-	-	496,092	النقد المصدر للتداول
32,484,380	-	-	-	3,329,309	29,155,071	سندات الخزينة المصدرة
77,302	-	61,898	-	11,221	4,183	ودائع البنوك المحلية والحكومية
3,959,098	3,959,098	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
6,286,754	-	-	-	443,751	5,843,003	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
38,294	619	-	-	4,938	32,737	أرصدة مؤسسات حكومية
1,041,933	-	-	-	-	1,041,933	مطلوبات أخرى
76,541,297	3,959,717	61,898	-	3,789,219	68,730,463	مجموع المطوبات وحقوق الملكية
-	201,958	4,076,595	22,820,613	37,923,957	(65,023,123)	الصافي

**مخاطر أسعار الفائدة**

إن الهدف الأساسي لإدارة مخاطر سعر الفائدة هو وضع حد للتأثيرات المعاكسة المحتملة من تحركات سعر الفائدة على صافي إيرادات الفائدة والتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في السعر السوقي لمعدلات الفوائد. (إن الخطر الأساسي الذي تواجهه المحافظ لغير غرض التجارة هو التعرض لخطر خسارة ناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو في القيم العادلة للأدوات المالية، وذلك بسبب تغير في سوق معدل الفوائد). يتم إدارة مخاطر الفائدة أساساً من خلال رصد فجوات معدل الفائدة ومن خلال التحرك ضمن حدود موافق عليها مسبقاً عند إعادة التسعير.



**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2012**

**(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)**

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	بملايين الدينار العراقي
							<b>الموجودات</b>
1,860,236	1,860,236	-	-	-	-	-	احتياطي الذهب
14,302,088	2,310,122	-	-	-	-	11,991,966	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
10,469,338	-	-	-	-	-	10,469,338	أرصدة لدى البنوك
50,773,153	-	17,889,527	-	32,883,626	-	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,155,520	-	2,855,520	100,000	100,000	100,000	-	مستحقات من وزارة المالية
4,140,272	-	4,140,272	-	-	-	-	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
119,746	119,746	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
421,854	421,854	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
<b>85,242,207</b>	<b>4,711,958</b>	<b>24,885,319</b>	<b>100,000</b>	<b>32,983,626</b>	<b>100,000</b>	<b>22,461,304</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
							<b>المطلوبات</b>
35,784,805	35,784,805	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
745,471	-	-	-	-	745,471	-	سندات الخزينة المصدرة
34,790,945	31,676,275	-	-	-	-	3,114,670	ودائع البنوك المحلية والحكومية
22,471	22,471	-	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,870,733	2,038,462	-	-	-	1,832,271	-	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
6,857,796	6,857,796	-	-	-	-	-	أرصدة مؤسسات حكومية
36,762	36,762	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<b>82,108,983</b>	<b>76,416,571</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>2,577,742</b>	<b>3,114,670</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>3,133,224</b>	<b>3,133,224</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>حقوق الملكية</b>
<b>85,242,207</b>	<b>79,549,795</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>2,577,742</b>	<b>3,114,670</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
-	(74,837,837)	24,885,319	100,000	32,983,626	(2,477,742)	19,346,634	فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي
-	-	74,837,837	49,952,518	49,852,518	16,868,892	19,346,634	فرق الحساسية التراكمي

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2012**

**(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)**

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	بملايين الدراهم العراقية
							<b>الموجودات</b>
348,808	348,808	-	-	-	-	-	احتياطي الذهب
9,592,454	1,545,503	-	-	-	-	8,046,951	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
11,955,411	-	-	-	-	-	11,955,411	أرصدة لدى البنوك
46,393,941	-	16,764,666	1,543,185	28,086,090	-	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,561,542	6,023	3,255,519	100,000	100,000	100,000	-	مستحقات من وزارة المالية
4,161,675	1,821,545	2,340,130	-	-	-	-	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
86,489	86,489	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
440,977	440,977	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
<b>76,541,297</b>	<b>4,249,345</b>	<b>22,360,315</b>	<b>1,643,185</b>	<b>28,186,090</b>	<b>100,000</b>	<b>20,002,362</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
							<b>المطلوبات</b>
32,157,444	32,157,444	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
496,092	-	-	-	-	496,092	-	سندات الخزينة المصدرة
32,484,380	30,014,530	-	-	-	-	2,469,850	ودائع البنوك المحلية والحكومية
77,302	77,302	-	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,959,098	2,309,546	-	-	-	1,649,552	-	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
6,286,754	6,286,754	-	-	-	-	-	أرصدة مؤسسات حكومية
38,294	38,294	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<b>75,499,364</b>	<b>70,883,870</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>2,145,644</b>	<b>2,469,850</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
1,041,933	1,041,933	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
<b>76,541,297</b>	<b>71,925,803</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>2,145,644</b>	<b>2,469,850</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
-	(67,676,458)	22,360,315	1,643,185	28,186,090	(2,045,644)	17,532,512	فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي
-	-	67,676,458	45,316,143	43,672,958	15,486,868	17,532,512	فرق الحساسية التراكمي

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (5) استخدام التقديرات والأحكام

إنّ إدارة البنك مسؤولة عن تطوير، اختيار، تويب، وتطبيق التقديرات والسياسات المحاسبية للبنك. تكمل هذه الايضاحات تفسير ادارة المخاطر المالية (راجع ايضاح رقم 4).

#### المصادر الرئيسية لتقدير الشكوك

##### مخصصات الخسائر الائتمانية

يتم تقييم خسائر انخفاض قيمة الموجودات كما هو موضح في السياسة المحاسبية رقم (3) (ج) (6). إنّ مخصصات انخفاض القيمة تقيم بشكل منفرد بناء على تقديرات الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع قبضها. وفي تخمين هذه التدفقات النقدية، تقوم إدارة البنك بتشكيل أحكام حول الموقف المالي للطرف المدين المقابل والطرق الاخرى للتسوية وصافي القيمة القابلة للتحقق للضمانات ذات الصلة. تقيم الأصول المنخفضة القيمة حسب أهليتها وتقديرات التدفقات النقدية القابلة للاسترداد.

#### (6) احتياطي الذهب

##### بملايين الدينانير العراقية

2011	2012
253,115	266,588
94,316	1,591,598
1,377	2,050
<u>348,808</u>	<u>1,860,236</u>

احتياطي الذهب في خزينة البنك المركزي  
احتياطي الذهب لدى بنك التسويات الدولي  
مسكوكات ذهبية في خزينة البنك المركزي

خلال العام 2012، قام البنك المركزي العراقي بشراء 769,118 اونصة بقيمة EUR 995,989,999 من بنك التسويات الدولي و 309 اونصات بقيمة 641 مليون دينار عراقي من وزارة الداخلية.

#### (7) نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

##### بملايين الدينانير العراقية

2011	2012
1,545,503	2,310,122
(1,322)	(1,584,516)
5,353,582	9,642,560
257	1,181
9,083	6,723
3,144	1,553
2,532,530	2,654,861
–	1,113,926
149,677	155,678
<u>9,592,454</u>	<u>14,302,088</u>

نقد في الصندوق  
حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك  
حساب ودائع لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك  
حساب جاري لدى بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي  
حساب جاري لدى بنك فرنسا  
حساب جاري لدى بنك إيطاليا  
حساب ودائع لدى بنك انكلترا  
حساب ودائع لدى بنك إيطاليا  
حساب جاري لدى بنك هولندا

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (8) أرصدة لدى البنوك

بملايين الدينار العراقي

2011	2012	إيضاح	
-	33,198		أرصدة لدى بنوك محلية
6,491	6,616	26	أرصدة لدى بنوك حكومية
71,592	70,018		حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
11,883,819	10,366,122		ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
1,750,279	1,736,474		ودائع مجمدة متقدمة لدى بنوك أجنبية
13,712,181	12,212,428		
(6,491)	(6,616)	26	مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية
(1,750,279)	(1,736,474)		مخصص خسائر تدني الأرصدة لدى بنوك أجنبية
11,955,411	10,469,338		

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1483 لسنة 2003 والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة لدى الحكومة العراقية السابقة أو الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في 22 أيار 2003 بأن تقوم بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي.

طلب مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 22 تشرين الثاني 2005 من وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة جميع أرصدة البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية التي تم تحويلها إلى صندوق التنمية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لسنة 2003. حتى تاريخ إصدار البيانات المالية لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي قد يتم إعادتها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي والبالغة 401,310 مليون دينار عراقي ما يعادل 343 مليون دولار أميركي (2011: 401,310 مليون دينار عراقي ما يعادل 343 مليون دولار أميركي).

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يقم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقدمة لدى البنوك الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2012.

#### (9) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بملايين الدينار العراقي

2011	2012	
28,080,000	32,895,075	بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
(2,690)	(11,449)	خصم غير مطفاً
28,077,310	32,883,626	
7,506,649	7,794,978	بنك فرنسا - حوالات وسندات
4,597,200	3,687,580	بنك إيطاليا - سندات
6,212,782	6,406,969	بنك هولندا - سندات
46,393,941	50,773,153	

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (10) مستحقات من وزارة المالية

بملايين الديناتير العراقية

أرصدة لدى وزارة المالية  
فوائد مستحقة

2011	2012	إيضاح
3,555,519	3,155,520	
6,023	–	
<u>3,561,542</u>	<u>3,155,520</u>	26

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ 5,393,890 مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2005. يتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة 179,796 مليون دينار عراقي لكل قسط وبفائدة سنوية مقدارها 5٪ على الرصيد القائم، استحق القسط الأول بتاريخ 31 آذار 2006.

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة 5٪ والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

لم تسدد وزارة المالية قيمة الأقساط البالغة 719,154 مليون دينار عراقي إلى البنك المركزي العراقي التي تخص سنة 2008 والتي يجب دفعها خلال عام 2009. في 24 كانون الأول 2009، اتفق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعادة جدولة الرصيد المتبقي البالغ 3,955,519 مليون دينار عراقي. يتم سداد المبلغ على شكل أقساط ربع سنوية متساوية بقيمة 100,000 مليون دينار عراقي يستحق القسط الأول في آذار 2011. خلال عامي 2011 و 2012 تم دفع ثمانية أقساط بمبلغ 800,000 مليون دينار عراقي.

#### (11) استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي

بملايين الديناتير العراقية

2011		2012	
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة
2,127,911	1,184,000,000	2,129,671	1,184,000,000
2,033,764	1,135,820,667	2,010,601	1,135,820,667
<u>4,161,675</u>	<u>2,319,820,667</u>	<u>4,140,272</u>	<u>2,319,820,667</u>

حصة الاشتراك لدى صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي

#### (12) موجودات أخرى

بملايين الديناتير العراقية

فوائد مستحقة  
قروض الموظفين  
أخرى

2011	2012
381,668	348,395
59,061	73,241
248	218
<u>440,977</u>	<u>421,854</u>

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2012**

**(13) الممتلكات والمعدات**

						بملايين الدينار العراقي
المجموع	أبنية قيد الإنشاء	وسائل نقل	أثاث ومعدات	مباني	أراضي	التكلفة
91,968	1,381	3,924	7,861	2,789	76,013	الرصيد في 1 كانون الثاني 2011
5,284	646	2,839	1,779	-	20	إضافات
(3,620)	(6)	(2,662)	(894)	(18)	(40)	استبعادات
93,632	2,021	4,101	8,746	2,771	75,993	الرصيد في 31 كانون الأول 2011
93,632	2,021	4,101	8,746	2,771	75,993	الرصيد في 1 كانون الثاني 2012
35,717	22,051	139	13,527	-	-	إضافات
129,349	24,072	4,240	22,273	2,771	75,993	الرصيد في 31 كانون الأول 2012
						الاستهلاكات
(5,742)	-	(1,760)	(3,706)	(276)	-	الرصيد في 1 كانون الثاني 2011
(2,069)	-	(687)	(1,126)	(256)	-	استهلاكات السنة
668	-	-	668	-	-	استبعادات
(7,143)	-	(2,447)	(4,164)	(532)	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2011
(7,143)	-	(2,447)	(4,164)	(532)	-	الرصيد في 1 كانون الثاني 2012
(2,460)	-	(651)	(1,670)	(139)	-	استهلاكات السنة
(9,603)	-	(3,098)	(5,834)	(671)	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2012
						القيمة الدفترية الصافية
86,226	1,381	2,164	4,155	2,513	76,013	كما في 1 كانون الثاني 2011
86,489	2,021	1,654	4,582	2,239	75,993	كما في 31 كانون الأول 2011
86,489	2,021	1,654	4,582	2,239	75,993	كما في 1 كانون الثاني 2012
119,746	24,072	1,142	16,439	2,100	75,993	كما في 31 كانون الأول 2012

**(14) النقد المصدر للتداول**

2011	2012
32,157,444	35,784,805

بملايين الدينار العراقي  
العملة الورقية

**(15) سندات الخزينة المصدرة**

2011	2012
500,020	750,040
(3,928)	(4,569)
496,092	745,471

بملايين الدينار العراقي  
القيمة الاسمية  
خصم غير مطلقاً

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (15) سندات الخزينة المصدرة (تابع)

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين 4.5% و 6% (2011):  
سعر الفائدة يتراوح ما بين 5% و 7.5%) وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

يتم إصدار سندات الخزينة بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام 2012  
بإصدار سندات خزينة بمبلغ 3,900,330 مليون دينار عراقي. (2011: 2,300,120 مليون دينار عراقي).

إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

#### (16) ودائع البنوك المحلية والحكومية

2011	2012	بملايين الدينار العراقية
29,990,899	31,652,644	حسابات جارية
2,469,850	3,114,670	ودائع لأجل
23,631	23,631	أخرى
<b>32,484,380</b>	<b>34,790,945</b>	

وفقاً لتعليمات البنك المركزي يجب على جميع البنوك العاملة في العراق ايداع احتياطي قانوني ما نسبته  
10٪ من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي و 15% من مجموع ودائع العملاء لديها بالعملات  
الأجنبية لدى البنك المركزي والاحتفاظ بما نسبته 5% من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي لدى  
البنك العامل في العراق. لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد.

تتضمن ودائع البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2012 رصيда للاحتياطي القانوني بالدينار العراقي  
بمبلغ 4,623,497 مليون دينار عراقي (2011: 4,302,310 مليون دينار عراقي) تضمن كذلك أرصدة  
بالدولار الأميركي بمبلغ 1,427,467,760 دولار أميركي ما يعادل 1,664,427 مليون دينار عراقي  
(2011: أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1,163,577,000 دولار أميركي ما يعادل 1,361,386 مليون  
دينار عراقي).

#### (17) مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية

2011	2012	بملايين الدينار العراقية
9	9	أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية*
73,119	18,216	حسابات جارية مدينة*
4,174	4,246	أرصدة منظمات دولية
<b>77,302</b>	<b>22,471</b>	

\* خلال أعوام 2007 الى 2012 قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة  
للحكومات والبنوك الأجنبية من سجلاته. نتيجة لهذا الإلغاء حقق البنك المركزي إيراداً بمبلغ 54,858 مليون  
دينار عراقي (2011: 168,954 مليون دينار عراقي). يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً  
على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية وقامت وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي العراقي  
من هذه الالتزامات.

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2012**

**(18) مستحقات الى صندوق النقد الدولي**

*بملايين الدينانير العراقية*

2011		2012	
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة
2,031,391	1,134,495,508	2,033,072	1,134,495,508
1,922,053	1,014,329,000	1,832,271	1,014,329,000
5,630	2,971,000	5,367	2,971,000
24	12,580	23	12,580
<u>3,959,098</u>	<u>2,151,808,088</u>	<u>3,870,733</u>	<u>2,151,808,088</u>

تخصيصات حقوق السحب الخاصة  
ضمانات صندوق النقد الدولي  
العملة المحتفظ بها:  
حساب صندوق النقد الدولي رقم  
(1) ويشمل تعديلات تقييم العملة  
حساب صندوق النقد الدولي رقم  
(2) ويشمل تعديلات تقييم العملة

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة 1,134,495,508 حقوق سحب خاصة لجمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في تاريخ التوزيع.

**(19) أرصدة مؤسسات حكومية**

*بملايين الدينانير العراقية*

2011	2012	إيضاح
4,452,223	5,262,158	
1,496,482	1,516,141	
283,811	25,445	
54,238	54,052	
<u>6,286,754</u>	<u>6,857,796</u>	26

مستحقات الى وزارة المالية  
أرصدة مؤسسات حكومية أخرى  
أرصدة فرعي السلیمانية وأربيل  
أخرى

**(20) مطلوبات أخرى**

*بملايين الدينانير العراقية*

2011	2012
6,932	8,293
6,371	2,881
8,000	8,006
16,991	17,582
<u>38,294</u>	<u>36,762</u>

فوائد مستحقة غير مدفوعة  
نم دائنة  
الأرصدة المعلقة\*  
أخرى

\* تمثل الارصدة المعلقة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في 31 كانون الأول 2012. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2012.



## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (21) حقوق الملكية

2011	2012
100,000	100,000
–	474,511
–	118,628
348,793	446,794
593,140	1,993,291
<u>1,041,933</u>	<u>3,133,224</u>

بملايين الدنانير العراقية

رأس المال (أ)

احتياطي عام (ب)

احتياطي طوارئ (ب)

احتياطي إعادة تقييم الذهب (ج)

الأرباح المدورة (د)

#### (أ) رأس المال

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي 100,000 مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل 100٪ من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

#### (ب) احتياطي عام وطوارئ

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المتحققة تكون مناسبة بموجب معايير المحاسبة الدولية المعمول بها.

#### (ج) احتياطي إعادة تقييم الذهب

بلغ احتياطي تقييم الذهب 446,794 مليون دينار عراقي. يمثل هذا المبلغ ما يلي:

2011	2012
311,596	348,793
37,197	98,001
<u>348,793</u>	<u>446,794</u>

بملايين الدنانير العراقية

احتياطي إعادة تقييم الذهب في بداية السنة

ربح إعادة تقييم الذهب للسنة

احتياطي إعادة تقييم الذهب في نهاية السنة

#### الأرباح المدورة

يحدد البنك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية صافي أرباحه المتاحة للتوزيع أو صافي خسائره. في حال تحمّل البنك صافي خسائر التشغيل عن أية سنة مالية، تُحمل الخسارة أولاً على الاحتياطي العام وبالتالي على رأس المال.

خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء أية سنة مالية، يقوم مجلس إدارة البنك بتوزيع صافي الأرباح على الشكل التالي:

- 80% من صافي الأرباح المتاحة للتوزيع الى حساب الاحتياطي العام للبنك المركزي العراقي حتى تصل قيمة المبلغ في هذا الحساب ما يساوي 10% من إجمالي أصول البنك المركزي العراقي.
- يُحول ما تبقى من صافي الأرباح المتاحة للتوزيع الى حساب احتياطي طوارئ.

في 18 حزيران 2012 قرر مجلس ادارة البنك المركزي العراقي تحويل الارباح المدورة التابعة لعام 2011 والتي تبلغ قيمتها 593,140 مليون دينار عراقي الى حسابات الاحتياطي العام واحتياطي الطوارئ.

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2012**

**(22) إيرادات الفوائد**

2011	2012	إيضاح	بملايين الدينانير العراقية
248,724	312,935		حوالات الخزينة والسندات
80,206	55,312		الأرصدة لدى البنوك
190,228	172,196	26	أرصدة لدى وزارة المالية
2,265	8,296		الودائع لليلة واحدة
10,198	3,381		أخرى
<u>531,621</u>	<u>552,120</u>		

**(23) أعباء الفوائد**

2011	2012	إيضاح	بملايين الدينانير العراقية
63,043	107,965	26	ودائع البنوك المحلية والحكومية
41,566	47,783		سندات الخزينة المصدرة
39,535	28,720		أخرى
<u>144,144</u>	<u>184,468</u>		

**(24) صافي إيرادات الرسوم والعمولات**

2011	2012	إيضاح	بملايين الدينانير العراقية
1,106,379	1,306,436		إيرادات الرسوم والعمولات
(2,585)	(2,477)		أعباء الرسوم والعمولات
<u>1,103,794</u>	<u>1,303,959</u>		

تتضمن إيرادات العمولات لعام 2012 عمولات بقيمة 652,960 مليون دينار (2011: 584,985 مليون دينار عراقي) ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي. يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ 1% من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

**(25) النقد وشبه النقد**

2011	2012	إيضاح	بملايين الدينانير العراقية
9,592,454	14,302,088		نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
71,592	70,018		حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
-	33,198		أرصدة لدى بنوك محلية
11,883,819	10,366,122		ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
<u>21,547,865</u>	<u>24,771,426</u>		

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (26) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتيادية وبأسعار الفائدة والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

2011	2012	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
			<b>(أ) الموجودات</b>
3,561,542	3,155,520	10	مستحقات من وزارة المالية
6,491	6,616	8	مستحقات من بنوك حكومية
(6,491)	(6,616)	8	مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية
<u>3,561,542</u>	<u>3,155,520</u>		
			<b>(ب) المطلوبات</b>
29,427,596	29,760,382	16	ودائع البنوك الحكومية
6,286,754	6,857,796	19	أرصدة مؤسسات حكومية
<u>35,714,350</u>	<u>36,618,178</u>		
			<b>(ج) عمليات مع اطراف ذات علاقة</b>
190,228	172,196	22	إيرادات فوائد من وزارة المالية
44,303	77,593	23	مصرف فائدة على إيداعات البنوك الحكومية

#### (27) حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحتفظ البنك المركزي بسجلات المدفوعات والمقبوضات النقدية الخاصة بصندوق التنمية للعراق الذي تم إنشاؤه في أيار سنة 2003 وتم الاعتراف به بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. تدار الحسابات البنكية لصندوق التنمية للعراق بواسطة البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وتدرج كجزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي. كما في 31 كانون الأول 2007 تم استبعاد حسابات صندوق التنمية للعراق من البيانات المالية للبنك المركزي، وقد نتج عن ذلك فرق بمبلغ 11,823 مليون دينار عراقي لم تتم تسويته كما في 31 كانون الأول 2007 بين أرصدة أصول صندوق التنمية للعراق والتي تزيد على أرصدة الالتزامات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. تم احتساب مخصص لهذا الفرق في البيانات المالية المرفقة.

خلال عام 2007 قام البنك المركزي العراقي باستثناء حسابات صندوق التنمية للعراق مع المخصص الذي تم إثباته في البيانات المالية لعام 2007 من حساباته والبيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2007.

بلغت الزيادة في موجودات صندوق التنمية للعراق على مطلوباته مبلغ 5,418 مليون دينار عراقي تم حصرها والتخصيص لها في السنوات السابقة.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2012

#### (28) ارتباطات والتزامات محتملة

هنالك دعاوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبته بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ 859,955 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2012 (2011: 837,591 مليون دينار).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أعفيت كما في 31 كانون الأول 2012 أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي غير مؤكد، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو إثبات مخصص لها كما في 31 كانون الأول 2012.

#### (29) خارج الميزانية

ان البنك المركزي العراقي لكونه يتولى كافة الأمور المصرفية لوزارة المالية والوكيل المالي للحكومة العراقية كما هو منصوص عليه في قانون البنك المركزي العراقي (المادة 4 بند 1 - د)، لديه أوراق قبض خارج الميزانية بقيمة 1,932,040 مليون دينار عراقي التي تمثل دين صندوق النقد الدولي الى العراق لدعم الموازنة العراقية وبالتالي تكون بتصرف وزارة المالية.

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2012**

**(30) موجودات والمطلوبات المالية**

يبين الجدول أدناه القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للبنك:

<b>31 كانون الأول 2012</b>				
<i>بملايين الدينار العراقية</i>				
محتفظ بها حتى الاستحقاق	القروض والذمم المدينة	اخرى بالكلفة المطفاة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
-	14,302,088	-	14,302,088	14,302,088
-	10,469,338	-	10,469,338	10,469,338
50,773,153	-	-	50,773,153	51,070,480
-	3,155,520	-	3,155,520	3,155,520
-	4,140,272	-	4,140,272	4,140,272
-	421,854	-	421,854	421,854
<b>50,773,153</b>	<b>32,489,072</b>	<b>-</b>	<b>83,262,225</b>	<b>83,559,552</b>
-	-	35,784,805	35,784,805	35,784,805
-	-	745,471	745,471	745,471
-	-	34,790,945	34,790,945	34,790,945
-	-	22,471	22,471	22,471
-	-	3,870,733	3,870,733	3,870,733
-	-	6,857,796	6,857,796	6,857,796
-	-	36,762	36,762	36,762
<b>-</b>	<b>-</b>	<b>82,108,983</b>	<b>82,108,983</b>	<b>82,108,983</b>
<b>31 كانون الأول 2011</b> <i>بملايين الدينار العراقية</i>				
-	9,592,454	-	9,592,454	9,592,454
-	11,955,411	-	11,955,411	11,955,411
46,393,941	-	-	46,393,941	47,614,315
-	3,561,542	-	3,561,542	3,561,542
-	4,161,675	-	4,161,675	4,161,675
-	440,977	-	440,977	440,977
<b>46,393,941</b>	<b>29,712,059</b>	<b>-</b>	<b>76,106,000</b>	<b>77,326,374</b>
-	-	32,157,444	32,157,444	32,157,444
-	-	496,092	496,092	496,092
-	-	32,484,380	32,484,380	32,484,380
-	-	77,302	77,302	77,302
-	-	3,959,098	3,959,098	3,959,098
-	-	6,286,754	6,286,754	6,286,754
-	-	38,294	38,294	38,294
<b>-</b>	<b>-</b>	<b>75,499,364</b>	<b>75,499,364</b>	<b>75,499,364</b>